Espace Partenaires

فضاء الشركاء

Bulletin d'information et de communication dédié aux partenaires • N° 217• 26 Juin 2018 • 26 يونيو 217 • عدد نشرة إخبارية تواصلية خاصة بالشركاء•

استراتيجية الوزارة وبرنامج عملها في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومشروع قانون تنظيم التكوين المستمر أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب

عقدت لجنة التعليم والثقافة والاتصال يوم 19 يونيو 2018، بمقر مجلس النواب، اجتماعا مع السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بحضور السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي، والسيد محمد الغراس، كاتب الدولة في التكوين المهني، خصص لتقديم استراتيجية الوزارة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والخطوط الأساسية لبرنامج العمل 2017 - 2021، ووضعية الإنجاز ومجموعة من المواضيع الأخرى المتعلقة بهذا القطاع، كما خصص لتقديم مشروع قانون 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر.

وأستعرض السيد الوزير في عرضه حول التعليم العالي والبحث العلمي أمام السادة أعضاء اللجنة مجموعة من المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالتعليم الجامعي بشقيه العمومي والخصوصي ومؤشرات العرض والطلب وكذا المسالك التي توفرها كلتا المنظومتين فضلا عن بعض المعطيات العددية المتعلقة بالتسجيلات الجديدة والنسب العامة للإشهاد في بعض المسالك بالكليات ذات الاستقطاب المفتوح ونسب الطلبة المتعثرين الذين يغادرون التعليم الجامعي دون التمكن من الحصول على شهادات.

أما بخصوص المحور الثاني المتعلق بالبحث العلمي والابتكار فقد توقف السيد الوزير عند بنيات التدبير الأساسية ممثلة في فرق ومختبرات البحث ومراكز الدراسات والدكتوراه وتجمعات الابتكار، مبرزا المجهودات التي تبذلها الوزارة في مجال توسيع خريطة المختبرات والمراكز البحثية وتحسين جودة إنتاجاتها العلمية والرفع من عدد البحوث المنشورة في الدوريات المحكمة وبراءات الاختراع المسجلة.

واستطرد السيد الوزير، بخصوص بعض نقط القوة والضعف التي تعترض مجال البحث والابتكار في المغرب، أنه بالرغم من بعض الإكراهات الموضوعية المسجلة، فالمغرب يحتل مراتب مشرفة لا يستهان بها من حيث الكم والكيف على مستوى الإنتاج العلمي داعيا إلى ضرورة استثمار هذه البحوث وبراءات الاختراع والاستفادة منها باعتبارها رافعة مثلى لإنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته.

وحول مشروع القانون 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية وفئات الأخرى من المزاولين لأنشطة خاصة، شدد السيد الوزير في كلمة تقديمية على الدور الأساسي الذي يلعبه التكوين المستمر باعتباره رافعة أساسية لتعزيز تنافسية المقاولات، مشيرا إلى أن هذا المجال كان يدبر عبر آليتين اثنتين الأولى هي المجموعات ما بين المهن، والثانية هي ما يعرف بنظام العقود الخاصة.

وأضاف أن مشروع القانون المقترح، سيمكن من تجاوز بعض السلبيات والمعيقات التي كان يفرضها العمل بهاتين الآليتين وذلك من خلال تبسيط المساطر المتعلقة بالتكوين المستمر، مع تثمين كل الممارسات الإيجابية لنظام الآليتين وإدخال بعض التعديلات المهمة المتعلقة بالتمويل والحكامة والبنية الإدارية وعدد المستفيدين من الأجراء وفئاتهم علاوة على بعض البنود والآليات الأخرى ذات البعد التحفيزي.

عقب ذلك قدم السيد محمد الغراس، كاتب الدولة في التكوين المهني، عرضا مفصلا تطرق فيه إلى السياق العام لمشروع القانون وأهدافه وبنيته، مبرزا أن المشروع جاء بمستجدات مهمة تراعي ترصيد إيجابيات النظام المعمول به حاليا كما أنها، في نفس الوقت، تضيف مقتضيات جديدة لمسايرة التحولات الاقتصادية التي تعرفها بلادنا أهمها تأمين الموارد المالية المرصودة للتكوين المستمر، والتأسيس لحق الأجير في التكوين المستمر بالإضافة إلى التصديق على مكتسبات التجربة المهنية التي تمكن من الإشهاد على كفاءة الأجير وتوسيع مجال المستفيدين من التكوين المستمر ليشمل فئات أخرى كالصناع التقليديين والفلاحين والصيادين التقليديين والأجراء الذين فقدوا عملهم لسبب غير الإحالة إلى التقاعد، فضلا عن إرساء نظام حكامة جديد يروم الفصل بين مهام التدبير ومهام تقديم الخدمات، وإقرار تنظيم مالي ومحاسبي خاص بالتكوين المستمر في إطار الفصل بين المهام الكلاسيكية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والبنية الجديدة التي سوف تتكلف بشكل حصري بالتكوين المستمر.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع حضره السيد محمد أبو صلاح، الكاتب العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومدراء الجامعات العمومية والمؤسسات الجامعية التابعة لها■